مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تباين مستويات النمو في محافظات الضفة الغربية بفلسطين.

محمد فضل حمايل - حسين أحمد الريماوي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٤٩ - العدد ٤

٢٠٢١

Doi: 10.34120/0080-049-004-005

Spatial Variations of Development Levels in the Districts of West Bank, Palestine

Mohamed F. Hamayel
Hussein A. Al-Rimawi

Abstract:

Objective: This study tackles the spatial variations of development levels in the districts of the West Bank, Palestine. Israel occupied the West Bank during the 1967 war. Ever since, this area witnessed perpetuated development ignorance by the occupying force until 1994, when the Palestinian Authority took partial charge and its development plans were limited to central districts. However, other peripheral districts received few developments. Therefore, Palestinian authorities face great difficulties in implementing their development plans especially those are designated as C areas. **Methods:** The data of this study was obtained from Palestinian Central Bureau of Statistics and other Palestinian governmental offices and were analyzed using factor analysis. **Results:** Two factors were extracted which show two levels developments. The First factor was named as districts of high development levels and the second factor was named as districts of low developments. The Palestinian authorities should exert much effort to bridge the gap between the two levels. **Conclusion:** further research should be conducted in the West Bank and Gaza Strip to different socio- economic sectors; that will help in bridging the gap between different Palestinian districts.

Keywords: Palestine, Districts, Development, Factor Analysis, Variations

.

تباين مستويات النمو
في محافظات الضفة الغربية بفلسطين

محمد فضل حمايل*
حسين أحمد الريماوي**

ملخص:

هدف الدراسة: تعالج هذه الدراسة التباين المكاني لواقع مستويات النمو في محافظات الضفة الغربية التي احتلها الجيش الصهيوني بعد حرب عام 1967. ونتيجة لطول فترة الاحتلال الصهيوني من عام 1967 واستمراره حتى الوقت الحاضر –مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة الفلسطينية لديها سيطرة إدارية محدودة على هذه المنطقة منذ إنشائها 1994، وفي غياب أي أفق للسلام– ظهرت فروقات بارزة في النمو بين محافظات الضفة الغربية المختلفة. ويواجه المخطط الفسطيني صعوبات جمة عند محاولة وضع خطط طموحة ومشاريع نمو بهدف إزالة الفوارق بين تلك المحافظات وخاصة في مناطق ج. **المنهجية: تحليل** البيانات التي تم الحصول عليها بدرجة رئيسة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدوائر الحكومية الفلسطينية. **النتائج:** تبين أن هناك تبايناً في مستويات النمو في الضفة الغربية، وقد أبرزه استخدام تقنية التحليل العاملي الذي أنتج عاملين فقط، أطلق الباحثان على العامل الأول مسمى المحافظات ذات النمو المرتفع. أما العامل الثاني؛ فقد أطلقا عليه مسمى المحافظات ذات النمو المنخفض. **الخلاصة:** افترقت المحافظات بعضها عن بعض؛ من حيث مستويات النمو المختلفة. يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات المماثلة بين حين وآخر وكذلك إجراء دراسات عن قطاع غزة وعن المحافظات الشمالية والجنوبية معاً.

المصطلحات الأساسية: خطابات الكراهية، وسائل التواصل الاجتماعي، الشباب الجامعي، المظاهر.

(*) ماجستير جغرافيا، جامعة بير زيت، فلسطين.
(**) أستاذ مشارك، جامعة بير زيت، فلسطين. Email: hrimmawi@birzeit.edu

مقدمة:

تعالج هذه الدراسة التباين المكاني لواقع مستويات النمو في محافظات الضفة الغربية التي أصبحت بشكل كلي أو جزئي تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994، شكلا (1 و 2). ونتيجة لطول فترة الاحتلال الصهيوني منذ عام 1967 وعدم تنفيذه لمشاريع تنموية ذات قيمة، وفي غياب أي أفق للسلام بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيلي – فإن المخطط الفلسطيني يواجه صعوبات جمة عند محاولة وضع خطط تنموية طموحة تهدف إلى جسر الهوة بين مستويات النمو في تلك المحافظات.

عانت المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية من الإهمال الشديد طيلة سنوات الاحتلال، وواجهت نقصاً حاداً في الخدمات الأساسية والبنية التحتية. ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية هذا الواقع الأليم، ولكنها أخذت على عاتقها تنفيذ مشروعات طموحة؛ بهدف رفع سوية تلك المحافظات تنموياً على الرغم من تقسيم أراضيها إلى مناطق أ و ب و ج. عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية؛ لتطوير القطاعات الفلسطينية المختلفة وبنائها من تعليم وصحة وخدمات أخرى؛ فبذلت جميع جهودها لسد النقص الكبير الذي يعاني منه المواطن. إلا أن التشابك بين صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عاق تنفيذ الكثير من مشروعات النمو.

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على استخدام التقنية الإحصائية التي يطلق عليها التحليل العاملي Factor Analysis. ومن حيث البيانات تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدوائر الحكومية الفلسطينية المختلفة. بعد تحليل بيانات مؤشرات النمو تبين أن هناك تبايناً في مستوياتها في محافظات الضفة الغربية، وقد أوضحها استخدام تقنية التحليل العاملي الذي أنتج عاملين فقط، يتمتع كل منهما بجذر كامن Eigen Value، تبلغ قيمته أكثر من واحد صحيح. أطلق الباحثان على العامل الأول مسمى المحافظات ذات النمو المرتفع. أما العامل الثاني؛ فقد أطلقا عليه مسمى المحافظات ذات النمو المنخفض.

عندما انطلقت انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر من عام 2000 ضد الاحتلال الإسرائيلي كان رده عنيفاً، وقد أدى هذا إلى إغلاق كامل لمحافظات الضفة الغربية؛

حيث تم فصل بعضها عن بعض وأصبح التواصل فيما بينها غاية في الصعوبة. وقد انعكس هذا على مستويات النمو الصناعية والتعليمية والثقافية والزراعية والأمنية والصحية؛ مما أدى إلى تركز النمو في محافظة على حساب المحافظات الأخرى. إضافة إلى ذلك انتقلت بعض الاستثمارات من محافظات واتجهت نحو محافظات أخرى؛ حيث فرص الاستثمار أفضل. كما أن بعض الاستثمارات اتجهت نحو الخارج بالإضافة إلى هجرة أصحاب العقول. ومع صعوبة الموقف الاقتصادي والسياسي فقد الكثير من العمال الفلسطينيين عملهم في سوق العمل وترافق ذلك مع زيادة في عدد السكان؛ مما أضاف ضغطاً إضافياً على مستويات النمو.

ولسد الفجوة فإن المحافظات الواقعة في الأطراف أو حديثة النشأة في حاجة إلى تركيز في برامج عند تنفيذ برامج مستقبلية طموحة. وبناء على نتائج تحليل البيانات يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات المماثلة بين حين وآخر وكذلك إجراء دراسات عن قطاع غزة وعلى المحافظات الشمالية والجنوبية معاً.

من حيث الدراسات السابقة أدرج الباحثان العديد من الدراسات القريبة من موضوع هذه الدراسة، وتوضيح مدى التقائها أو اختلافها بعضها عن بعض. قام (العمر 2001)، بإجراء دراسة حول اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين باستخدام تقنية التحليل العنقودي. وأشارت الدراسة إلى تناقص الفجوة بين الدول العربية من جهة ودول العالم المتقدم من جهة أخرى، وهذا ما خلص إليه من عمليات التنمية البشرية المتسارعة التي تنفذها الأقطار العربية.

كما أجرى (عبد القادر وفارس، 2002) دراسة حول التركيب الحضري والتنمية لشمال شرق مدينة الزرقاء الأردنية. اعتمد الباحثان على تقنية التحليل العاملي، واستخدما 38 متغيراً للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والتركيب المهني وملكية السكن. تمكن الباحثان من اشتقاق أربعة عوامل فسرت 71% من مجموع التباين الكلي للتركيب الداخلي لمنطقة الدراسة. أطلق الباحثان على تلك العوامل المسميات الآتية: العامل الاقتصادي والاجتماعي؛ عامل الخدمات؛ العامل المهني؛ عامل ملكية السكن. أوضحت الدراسة أن هناك زيادة سكانية سريعة نتيجة التكاثر الطبيعي والهجرة السكانية؛ مما انعكس على تنوع الوظائف

واستعمالات الأراضي لأغراض السكن والصناعة والتجارة والخدمات. وتبين أيضاً التفاوت في توزيع الخدمات بين أحياء المنطقة، بالإضافة إلى وجود مشكلات عمرانية واجتماعية. لذلك اقترح الباحثان اتباع سياسات تبتعد عن العفوية لأجل تحقيق تكامل تنموي بين مختلف القطاعات البيئية والبشرية.

استخدم (Wong, 2002) التحليل العاملي لتسعة وعشرين مؤشراً تنموياً في إحدى مناطق المملكة المتحدة. استخرج الباحث خمسة عوامل أوضحت الأنماط المكانية التنموية، وهي: العوامل التنموية التقليدية المحلية، والبنية الصناعية ورأس المال البشري، وظروف العيش ونوعية الحياة وتوافر المساحات الحضرية، ومراكز الخدمات المحلية، وثقافة العمل لدى السكان.

أجرى (أبو علان، 2007) دراسة تناولت التطور الحضري والتركيب الداخلي لمدينة الظاهرية في فلسطين. استخدم تقنية التحليل العاملي لتوضيح طبيعة التركيب الداخلي للمدينة. توصل الباحث إلى أن توزيع السكان بين مناطق العدّ الإحصائية غير قائمة على خصائص أو أنماط معينة، وإنما يقيم السكان بشكل مختلط في أحياء المدينة. ومن النتائج الأخرى التي خلص إليها الباحث دور الاحتلال في حصر اتجاهات التوسع بالنسبة إلى مدينة الظاهرية بشكل خاص والمدن الفلسطينية بشكل عام.

أعد (الريماوي، 2007) دراسة باستخدام تقنية التحليل العاملي للتركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة، مستخدماً عدداً من المتغيرات التعليمية وأنواع المهن، وأظهرت الدراسة أن مناطق العد الإحصائي لمركز المدينتين أشبعت على أربعة عوامل، وهذا يؤكد أهمية هذه التقنية كما هو الحال في سائر المدن العربية بشكل خاص ومدن العالم النامي بشكل عام. وأوضحت الدراسة أيضاً أن مناطق العد الإحصائي للأطراف أصبحت تتحول إلى ضواحٍ جديدة لذوي الكفاءات والميسورين، كما برز دور العدو الإسرائيلي في محاصرة المدينتين وحدد مجال توسعهما في اتجاه واحد، وهو اتجاه الشمال الغربي. يضيف الباحث أنه من الضروري وضع نظرية تعتني بالتركيب الداخلي للمدينة العربية خاصة أنها تمر في مرحلة تغير لمواريثها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية عبر الزمان والمكان في عصر العولمة.

كما استخدم (غرايبة، 2007) التحليل العاملي لإيجاد أهم مقومات التنمية في المراكز العمرانية الغربية لمحافظة إربد. استخرج غرايبة ثلاثة عوامل تبين أنها تؤدي دوراً أساسياً في تنمية منطقة الدراسة، وهي عامل الخدمات، والعامل الاجتماعي، والعامل الزراعي.

لتحليل البيئة الحضرية لمدينة الجبيل الصناعية في المملكة العربية السعودية قام الجار الله والملوذ (2009) بإجراء دراسة لأجل إبراز ظاهرة توزيع السكان على أحياء المدينة، وذلك من خلال التركيز على العوامل المسؤولة عن تباين الأحياء السكنية وتحديد العوامل المسببة للبناء الحضري لها. وقام الباحثان بهذه الدراسة لأجل الخروج بخريطة توضح العوامل المسببة للبناء الحضري بين أحياء المدينة، التي من شأنها أن تساعد أصحاب القرار والمخططين في اتخاذ القرارات التخطيطية المناسبة.

استخدم (عنبر، 2010) تقنية التحليل العاملي لتحديد الأنماط الزراعية في الوطن العربي وتحليل خصائص كل منها وتفسير العوامل المسؤولة عن تباينها. بعد استعماله تسعة عشر متغيراً استخرج الباحث خمسة عوامل، تفسر مجتمعة 84% من تباين الأنماط الزراعية في الوطن العربي. أطلق الباحث على العامل الأول مسمى الدول العربية المستوردة زراعياً وغذائياً، والعامل الثاني الدول العربية المصدرة زراعياً وغذائياً، والعامل الثالث الدول العربية الزراعية المطرية، والعامل الرابع الدول العربية المروية، والعامل الخامس الدول العربية ذات المراعي.

في دراسة أجرتها (عبد الرازق، 2011) لإيجاد العوامل المؤثرة في زيادة ظاهرة الغش بين الطلبة تبين لها بعد استخدامها لتقنية التحليل العاملي أن زيادة هذه الظاهرة تعود إلى عدم رغبة الطلبة بالمادة وكذلك نوعية الأسئلة الامتحانية وعدم توافر الوقت للدراسة وسنوات رسوب الطالب في مراحل الجامعة وحالته المعاشية ونوعه وعمره.

قام (الحبيس، 2011) بدراسة تناولت التباين التنموي المكاني في الأردن مستخدماً التحليل العاملي، وقد نتج عن ذلك أربعة عوامل، هي: مجموعة المحافظات الأردنية ذات الإمكانات المتعددة، وتتضمن محافظات العاصمة وإربد ومجموعة المحافظات ذات الإمكانات الديموغرافية الخدمية، وتتضمن محافظة الزرقاء، ومجموعة المحافظات ذات الإمكانات الاقتصادية – الاجتماعية، وتتضمن محافظات الزرقاء والمفرق

وإربد والبلقاء، ومجموعة المحافظات ذات الإمكانات الطبيعية والزراعية والرعوية، وتضمنت محافظات إربد وعجلون والبلقاء وجرش.

في عام (2011) أجرى؛ Nosoohi and Hamdani دراسة تناولت التخطيط العمراني لبلدية أصفهان –إيران– باستخدام التحليل العاملي لأجل إيجاد أفضل الوسائل لتقديم خدمات جيدة في ظل نمو سكاني متسارع. تمكن الباحثان من استخراج عاملين فسرا 85% من وسائل تقديم الخدمات الجيدة للسكان في هذه البلدية، أطلق على العامل الأول التوزيع الأفضل لمعايير الرفاهية المشتركة للسكان والعامل الثاني أطلق عليه مسمى أفضل الخطط التنموية التي يمكن تنفيذها بشكل متميز.

وفي دراسة أخرى عن الأردن أجرى الباحثان (العموش وأبو صبحة، 2013) دراسة لتقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن، وقد استخدما التحليل العاملي لتقليص عدد من المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. استخلص الباحثان أربعة عوامل فسرت 88% من التباين الإقليمي في منطقة الدراسة التي تميزت بتباين تنموي بين وحداتها الإدارية المختلفة. وهذه العوامل هي: العامل الاقتصادي والاجتماعي، وعامل الفقر، وعامل التحضر، والعامل الصناعي التعليمي.

وفي دراسة أخرى قامت (أحمد، 2014) بدراسة التركيب الداخلي لمدينة نابلس في فلسطين مستخدمة تقنية التحليل العاملي. أما البيانات؛ فتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي بيانات مستويات التعليم والمهنة والأسرة وأنواع السكن وحيازته. نتج عن هذه البيانات ستة عوامل، فسرت 78% من التركيب الداخلي للمدينة. وقد تبين أن من أبرز العوامل التي تؤثر في توزيع السكان مهنهم وتعليمهم وحيازتهم للمسكن.

أجرى (فرج وخليل، 2014) دراسة لإيجاد العوامل التي تؤدي إلى هجرة العقول السودانية للخارج. جرت الدراسة على عينة سودانية تعيش في المملكة العربية السعودية. وقد اشتملت استبانة الدراسة على متغيرات اقتصادية وتقنية وفنية وسياسية واجتماعية. استخدم الباحثان تقنية التحليل العاملي، وتوصلا إلى نتيجتين، الأولى تتمثل في ثلاثة عوامل مستخرجة تدفع الكفاءات السودانية للهجرة، وهي: العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل الأمني. أما العامل الثاني؛ فكان عاملاً اجتماعياً والثالث أطلق عليه الباحثان مسمى عامل التأهيل. أوضحت الدراسة النتيجة

الثانية، وهي أن الكفاءات المغتربة تتمتع بدخل أعلى بنحو 600% من دخل البروفيسور في الجامعات السودانية. وللحد من ظاهرة الهجرة إلى خارج السودان أوصى الباحثان بضرورة تحسين العمل وتحسين أجور العاملين وإشاعة روح العدل الاجتماعي والسياسي والأمني وأن تتحمل الحكومة تكلفة البحث العلمي وتوفير فرص التدريب في الداخل والخارج.

في دراسة أجراها (رمضان، 2014) عن رائز، وهو نموذج يقيس القدرات المعرفية اللفظية والكمية وغير اللفظية؛ استخدم التحليل العاملي التوكيدي والاستكشافي؛ لأنه أفضل التقنيات العقلية لقدرته على التنبؤ الأكاديمي. بعد استخدام التحليل العاملي تبين للباحث أن هناك عاملاً واحداً تشبعت عليه، وهو المكونات اللفظية والكمية وغير اللفظية.

لتحديد عوامل الهجرة في غانا استخدم (Awuse & Tandoh- Offin 2014) التحليل العاملي. استخرج الباحثان ثلاثة عوامل ذات تأثير قوي في الهجرة، وهذه العوامل هي: عامل رفاهية السكان، وعامل الفقر، والعامل الاقتصادي.

وفي دراسة أعدتها (عمر، 2016) لأجل إيجاد أسس للتنمية بولاية جنوب كردفان – محلية الدلنج – استخدمت التحليل العاملي لشريحتين من المجتمع، وهما الأسر والمسؤولون. اتضح من تحليل بيانات الأسر أن هناك خمسة عوامل تؤثر في التنمية، هي: التمويل والخدمات والثروة الحيوانية والإنفاق والدخل. أما من حيث شريحة المسؤولين؛ فتبين أن هناك عدة عوامل تؤثر في التنمية، وهي: تعدد الأنشطة الاقتصادية، والمشروعات الصحية، والسياسة التنموية، وهجرة سكان الريف، والبنى التحتية، والإعلام المرئي والتشريعات المحلية في منطقة الدراسة.

كما أن التحليل العاملي استخدم أيضاً من قبل (اليوسف والجاف، 2016)؛ لأجل استخلاص بعض القيم الثقافية والاجتماعية وتوظيفها في تصنيف المحافظات العراقية. استخرج الباحثان ثلاث مجموعات ذات قيم ثقافية واجتماعية. المجموعة الأولى ضمت محافظات دهوك والبصرة والسليمانية وأربيل والأنبار. وضمت المجموعة الثانية محافظات نينوى وديالا وكركوك وبغداد والنجف. وضمت المجموعة الثالثة محافظات بابل وكربلاء وواسط والقادسية وصلاح الدين وذي قار والمثنى وميسان.

لدراسة تطور التركيب الاقتصادي والمكاني لمدينة كسان الصينية (Xi'an) في العصر الحديث استخدم (Wang and Kewei, 2017) التحليل العاملي الذي أعطى أربعة عوامل، فسرت 82% من تباين ذلك التركيب. تمكن الباحثان من تمثيل هذه العوامل مكانياً على خريطة المدينة، وهي: العامل الأول تمثل في منطقة يعيش فيها المسؤولون وموظفو الخدمات. والعامل الثاني يتمثل في المنطقة التي يعيش فيها المثقفون. والعامل الثالث يتمثل في المنطقة التي يعيش فيها السكان العاملون بالزراعة، والعامل الرابع تمثل في المنطقة التي يعيش فيها السكان العاملون في قطاع الصناعة.

في دولة تايلاند أجرت (Ruengtam, 2017) أفضل المتطلبات اللازمة لمجمعات عيش كبار السن مستخدماً التحليل العاملي من خلال بيانات جمعها ميدانياً من مجمعات، يعيش فيها كبار السن. استخرجت الباحثة عوامل ثلاثة، فسرت 70% من تباين متطلبات مجمعات سكن كبار السن، وهذه العوامل هي: العامل الأول أطلق عليه مسمى الأنشطة والخدمات العامة، وهذه تتمثل في توافر أنشطة تدريب يومية ومركز تدريب رياضي ومكتبة وبرنامج رحلات تنزه. أطلق على العامل الثاني مسمى عامل المتطلبات الصحية والأمنية، وتمثلت في توفير عيادة صحية وحراسة دائمة ومركز رعاية لكبار السن، وسياج يحيط بمجمعات سكن كبار السن. أطلق على العامل الثالث مسمى الكيفية التي يتم فيها تصميم وإدارة المجمع السكني لكبار السن، وتمثل في ضرورة أن يشمل تصميم المجمع بركة سباحة ومركزاً رياضياً داخلياً ومجمعاً رياضياً خارجياً.

في دراسة عن محددات النمو الاقتصادي في أرياف رومانيا للباحثين (Pavel & Moldovan, 2019)، توضح لهما أن الذي يحدد النمو هو التأثير الخارجي لمواقع المراكز الحضرية ومدى اتصال الأرياف بشبكة الطرق العابرة لدول الاتحاد الأوروبي.

كما قام (Zebardast & Ghanooni, 2019) بدراسة، تناولت آثار الزحف العمراني على حياة السكان في مدينة قزوين – إيران، وذلك باستخدام التحليل العاملي؛ حيث توافرت لديهما بيانات لثلاثة عشر متغيراً، تمثل الزحف العمراني. استخرجت أربعة عوامل، فسرت 70 % من تباين الزحف العمراني في المدينة، وهذه العوامل هي: الكثافة السكانية، وكيفية سير الزحف العمراني، والاقتصاد العمراني، وإدارة المدينة للزحف العمراني.

تبين من خلال مراجعة كثير من الدراسات أنها استخدمت التحليل العاملي وسيلة إحصائية لتحليل البيانات، وحددت من دول العالم مؤشرات تباين النمو، إلا أن الضفة الغربية لم يتناولها أحد من الباحثين. وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة تغطي النقص في هذا المجال وتوضح تباين النمو بين محافظات الضفة الغربية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها استخدمت ستة وسبعين متغيراً لمحافظات الضفة الغربية الإحدى عشرة، وتم استخراج عاملين فقط أوضحا مستويين من النمو، أحدهما مستوى مرتفع والآخر منخفض. كما أن هذه الدراسة اشتملت على مساحة واسعة، وهي الضفة الغربية، أما الدراسات الأخرى؛ فقد شملت مساحات أقل باستثناء دراسات (الحبيس، 2011) واليوسف والجاف (2016) و(Wong 2002). ومع أن هناك دراسات مماثلة من قبل باحثين فإن لكل منطقة خصائصها المكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فالضفة الغربية خضعت للاحتلال منذ عام 1967، ومن ثم أصبحت تشكل جزءاً رئيساً من الأرض التي تحكمها السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تختلف في كونها مقسمة إلى مناطق ثلاث، هي: ألف وباء وجيم، وهذا هو واقع الحالة الوحيدة في عالم اليوم.

تتميز هذه الدراسة في أنها الأولى من نوعها التي ناقشت موضوع مستويات النمو في الضفة الغربية، وتعتبر إضافة ورافداً أساسياً لسياسة حكومية، تحاول في الوقت الحاضر إيجاد عناقيد تنموية في محافظات الضفة الغربية، تتمايز فيما بينها' مما يسهل تنفيذ برامج تنموية تنهض في هذه المحافظات اقتصادياً واجتماعياً وتقنياً. ومن ثم تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية لأدبيات الدراسات في العلوم الاجتماعية الناطقة بالعربية. يوصي الباحثان بإجراء دراسة مماثلة عن محافظات قطاع غزة؛ وبهذا تتضح أوجه التشابه والاختلاف بين المحافظات المختلفة.

الإطار النظري:

يعرف النمو بأنه تغيير إيجابي في مستوى السلع والخدمات في دولة معينة على مستوى المجتمع وليس على مستوى الأفراد؛ مما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي. قد يحدث النمو تقدماً في أقاليم معينة من الدولة، وخاصة في مجالات التعليم والصحة

والتوظيف والخدمات المختلفة، وفي الوقت نفسه تصاب أقاليم أخرى بالفقر (موسوعة الجزيرة، 2020). وهذا يؤدي إلى عدم التجانس بين الأقاليم المختلفة من حيث عدم التكافؤ في توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (بافجيش والجار الله، (2018). وفي فلسطين فان قسيس (2014) أعد دراسة بين فيها أن اللامركزية هي نظام إدارة وإطار للتخطيط الإقليمي الذي يهدف إلى إشراك المواطن في القرار التنموي مع إتاحة الزمن الكافي لإحداث التغييرات، وهذا هو المناسب لدول العالم النامي. أما فيما يخص التخطيط التنموي الوطني فتعطى الأولوية للعمل المركزي. ويمثل النمو هدفاً تسعى إليه جميع الدول بهدف رفع مستوى معيشة السكان وزيادة إنتاجية الدولة من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن (حمدان، 2012).

مر اقتصاد الضفة الغربية بمراحل مختلفة من النمو، فعلى سبيل المثال شهدت الضفة الغربية خلال فترة الحكم الأردني لها نمواً استمر لفترة قصيرة، وانتهى ذلك النمو عندما احتلتها إسرائيل عام 1967. أما في فترة الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر من عام 1967 حتى عام 1994؛ فكان النمو في الضفة الغربية نمواً تلقائياً عفوياً ودون اتباع لتخطيط علمي على الرغم من أن المساعدات المادية كانت تاتي من الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وبعض المؤسسات الدولية. وقد كان نمواً تلقائياً على الرغم من المعوقات الإسرائيلية التي كانت تعتبر أن احتلالها للضفة الغربية يشكل مغنماً على المستويين الاقتصادي والأمني. أما عندما تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من إنشاء السلطة الفلسطينية على خلفية اتفاقية أوسلو؛ فحاولت أن تقوم بتأسيس مؤسسات للتخطيط التنموي، من ذلك إنشاء وزارة التخطيط التي أنهت أعمالها فيما بعد، وترك التخطيط للوزارات المختلفة أن تقوم بذلك.

مشكلة الدراسة:

تعاني المحافظات الفلسطينية من وجود فوارق في النمو، وقد انعكس هذا سلباً على الواقع الزراعي والصناعي والتعليمي وعناصر البنية التحتية المختلفة. ويشكل هذا الواقع صعوبات متعددة عند محاولة وضع خطط طموحة ومشروعات للنمو؛ بهدف إزالة الفوارق بين المحافظات وتنفيذها مستقبلاً. إن وضع اليد على التشابه والاختلاف بين محافظات الضفة المختلفة؛ من حيث واقع نموها سيمكن المخطِّط في المستقبل من وضع الخطط المناسبة لكل محافظة؛ ومن ثم اقتراب تلك المحافظات من التكامل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لإيجاد فجوات التباين المكاني لواقع النمو بين المحافظات الفلسطينية المختلفة، كما أنها تكتسب أهمية في أن أحداً من الباحثين لم يتطرق إليها من قبل في فلسطين، إضافة إلى ذلك ستكون محاولة لإثراء أصحاب القرار بواقع النمو في محافظات الضفة الغربية وإغناء البحث العلمي في هذا المجال وإثرائه، وهذا كله سيؤدي إلى جسر تباين مستويات النمو بين المحافظات المختلفة.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

1 – تحليل وتفسير التباين المكاني لواقع النمو في محافظات الضفة الغربية.

2 – طرح بدائل لجسر الهوة بين المحافظات المختلفة بإيجاد مدى التباين فيما بينها إحصائياً، خاصة أنه لا توجد دراسات تفصيلية تتناول واقع التباين في مستويات النمو في هذه المنطقة.

سؤال الدراسة:

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي:

ما أوجه التباين في مستويات النمو في المحافظات الفلسطينية المختلفة حتى عام 2007؟

فرض الدراسة:

هناك فروق في مستويات النمو بين المحافظات الفلسطينية نتيجة للتباين في مستويات النمو الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والصحي والثقافي والأمني والزراعي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على استخدام تقنية التحليل العاملي (Factor Analysis)؛ لأن هذه التقنية تتعامل مع عدد من المتغيرات. يقوم التحليل العاملي بإنتاج عدد من العوامل التي تتشبع على كل منها مجموعة من المتغيرات. كما اعتمدا بدرجة رئيسة على بيانات المصادر الأولية المتوافرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدوائر الحكومية.

متغيرات الدراسة ومؤشراتها:

تناول الباحثان مجموعة من المتغيرات، تمثلت في محافظات الضفة الغربية: جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية ونابلس وسلفيت وأريحا والأغوار ورام الله والبيرة والقدس وبيت لحم والخليل، أما المشاهدات(Cases)؛ فهي تتكون من مؤشرات النمو المختلفة الآتية: مؤشرات صناعية، مؤشرات تعليمية، مؤشرات ثقافية، مؤشرات زراعية، مؤشرات صحية، مؤشرات أمنية، مؤشرات اقتصادية.

معالجة البيانات:

تتكون المتغيرات من المحافظات الفلسطينية وتأخذ المحور العمودي، أما المشاهدات؛ فتتكون من بيانات مؤشرات النمو المختلفة، وتأخذ المحور الأفقي، وتتوافر تقنية التحليل العاملي ضمن حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) (غانم، 2011؛ الريماوي، 2007؛ جودة، 2011؛ تيغزة، 2012؛ فرج وخليل، 2014؛ لياهي وعبد الفتاح ومحمد 2002؛ ديب، 1998؛ فرحات والقيزاني، 2014؛ السبيعي، 2004؛ وأبو فايد، 2016).

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الأساسية للبيانات، وهي المصادر الرسمية وشبه الرسمية التي تشمل التقارير والإحصاءات والنشرات والأبحاث الصادرة عن مراكز الأبحاث. أما أهم مصدر للبيانات؛ فكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة (الضفة الغربية) في الجزء الأوسط من فلسطين، وتضم في غالبيتها جبال فلسطين الوسطى ومنطقة الأغوار الشرقية الواقعة غرب نهر الأردن. تتميز جبال فلسطين الوسطى التي تشكل غالبية مساحة الضفة الغربية بمناخ البحر المتوسط. تقع على قمم هذه الجبال المدن الرئيسة التي تتوالى من الشمال إلى الجنوب؛ مثل مدن جنين ونابلس ورام الله والبيرة والقدس وبيت لحم والخليل. عملت هذه المدن على وصل مدن شاطئ البحر المتوسط، مثل حيفا ويافا وغزة بمدن منطقة الأغوار؛ مثل بيسان وطوباس وأريحا، وهذه بدورها تصل إلى مدن الأردن

إلى الشرق؛ مثل إربد وعجلون والسلط والكرك. أما منطقة الأغوار؛ فتتميز بمناخ شبه صحراوي؛ نظراً لوقوعها تحت مستوى سطح البحر بمئات الأمتار. فعلى سبيل المثال، ينخفض البحر الميت بنحو 425 متراً تحت مستوى البحر. كما أنها تقع في ظل الجبال الوسطى التي تمنع عنها سقوط الأمطار شتاء. إلا أن هذه المنطقة تتميز بخصوبة تربتها وتستفيد في الزراعة من مياهها الجوفية، وقد حرمت من مياه نهر الأردن –الذي يقع بين فلسطين والأردن وينبع من بحيرة طبريا ويصب في البحر الميت– منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

تعبر الضفة الغربية عن الجزء المتبقي من فلسطين في يد العرب بعد انتهاء حرب عام 1948 بين الجيوش العربية وقوات الجهاد المقدس الفلسطينية. وقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، الصادر عام 1947 على تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ حيث خصص للصهاينة ما نسبته 56% من مساحة فلسطين، وأما الجزء المتبقي، ومقداره 46%؛ فقد خصص لدولة عربية يقع معظمها في منطقة فلسطين الوسطى والجزء الأصغر يقع في منطقة قطاع غزة. ومما يجدر ذكره أن مدينة القدس خصصت لتكون تحت إدارة الأمم المتحدة؛ بكونها مدينة مقدسة للديانات السماوية. عندما انتهت حرب عام 1948 تمكن الصهاينة من الاستيلاء على 22% إضافية من مساحة فلسطين؛ وبهذا أصبحت دولتهم تحتل 78% من مساحة فلسطين الانتدابية. أما ما بقي من فلسطين، وتبلغ مساحته 22% فقد تمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد طردت العصابات الصهيونية قسراً نحو مليون فلسطيني أدت بهم السبل بشكل رئيس إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان. كما توزع اللاجئون الفلسطينيون في أماكن شتات مختلفة من العالم.

نتيجة لحرب عام 1967 فقدت الضفة الغربية كثيراً من سكانها، وهؤلاء كانوا إضافة جديدة إلى اللجوء والشتات الفلسطيني. أما قطاع غزة؛ فأصبح تحت الحكم المصري حتى عام 1967؛ حيث وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967 حتى عام 1994؛ حيث أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وكان الهدف إنشاء الدولة الفلسطينية بعد انقضاء الفترة الانتقالية؛ أي في عام 1999. إلا أن إسرائيل تنصلت من اتفاقية أوسلو واستمر

الاحتلال والاستيطان حتى الوقت الحاضر (حليمة، 2019؛ جبارة، 1998؛ جامعة القدس المفتوحة، 2009؛ الكتري،2014؛ الحروب، 2014؛ زناتي، 2014).

منذ قدومها إلى أرض فلسطين عام 1994 قامت الحكومة الفلسطينية بتقسيم الضفة الغربية إلى إحدى عشرة محافظة، وهي: جنين وطوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت ورام الله والبيرة وأريحا والقدس وبيت لحم والخليل (الدباغ، 1991؛ أبو حطب، 2009).

الخصائص البشرية:

منذ احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967 ازداد عدد سكان الضفة الغربية ازدياداً ملحوظاً. ففي عام 1967 كان عدد سكانها نحو 600000 نسمة. ارتفع عدد السكان في عام 1997 ليصل إلى 1873476 نسمة، وفي عام 2007 وصل عدد السكان إلى 2350583 نسمة، جدول (1). وقد بلغ معدل الزيادة السكانية في الضفة الغربية 2.4 %. أما في عام 2017؛ فبلغ عدد السكان 2865691 نسمة؛ أي بزيادة سنوية تصل إلى 2.1 %. وللمقارنة فقد بلغت الزيادة السكانية خلال التسعينيات من القرن الماضي نحو 3.4 %. يمكن تفسير هبوط النمو السكاني فيها بشكل ملحوظ إلى فرض الصعوبات الاقتصادية نفسها على المواطن الفلسطيني ولسياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني. هذا، بالإضافة إلى أن وظيفة المواطن الفلسطيني تغيرت من العمل في الزراعة إلى العمل الوظيفي، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص لكل من الزوج والزوجة، وهذا تطلب إنجاب عدد أقل من الأطفال لمواجهة ظروف العمل وتكاليف تربية الأطفال. كما أن الكثير من الأسر الفلسطينية لم تعد تسكن في منزل منفرد، بل انتقلت إلى السكن في عمارات سكنية ذات شقق صغيرة المساحة؛ مما استدعى إنجاب عدد أقل من الأطفال. هذا بالإضافة إلى أن الضائقة الاقتصادية التي فرضها الاحتلال على سكان الضفة الغربية أدت إلى خروج كثير من الكفاءات العلمية والفنيين متجهين إلى العمل في الدول العربية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ويبين جدول (1) الواقع الديموغرافي على مستوى محافظات الضفة الغربية ما بين عام 1997 و2007. ويوضح هذا الجدول أن محافظة القدس قد نقصت حصتها من سكان القدس من 17.5 % إلى 15.5%، ويعود هذا إلى سياسة التفريغ الممنهج الذي

تقوم به السلطات الإسرائيلية لأجل إخلائها من سكانها الأصلاء. كما أن محافظتي نابلس وطولكرم نقص تمثيلهما من 14% إلى 13.6%، ومن 7.2% إلى 6.7% على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بفترة الإغلاق التي فرضها الاحتلال الصهيوني على هاتين المنطقتين في الفترة بين عامي 2000 و 2007. وقد أدى ذلك إلى فقدان عدد من سكانهما الذين انتقلوا –في غالب الأحيان– إلى السكن في محافظتي رام الله والبيرة؛ حيث مركز الدولة الفلسطينية. أما المحافظات التي زادت حصتها من السكان؛ فكانت محافظات الخليل وبيت لحم وطوباس. وهناك محافظات بقي تمثيلها السكاني على حاله؛ مثل جنين وأريحا والأغوار وقلقيلية وسلفيت.

جدول (1)

عدد السكان في منطقة الدراسة بين عامي 1997 و2007.

تعداد سكان الضفة الغربية بحسب إحصاءات عام 1997				تعداد سكان الضفة الغربية بحسب إحصاءات عام 2007		
الرقم	المحافظة	عدد السكان	النسبة من عدد السكان الكلي	المحافظة	عدد السكان	النسبة من عدد السكان الكلي	النمو السنوي
1	القدس	328.601	% 17.5	القدس	363.649	% 15.5	% 1.0
2	رام الله والبيرة	213.582	% 11.4	رام الله والبيرة	279.730	% 11.9	% 2.7
3	الخليل	405.664	% 21.7	الخليل	522.164	% 23.5	% 3.0
4	نابلس	261.340	% 14	نابلس	320.830	% 13.6	% 2.0
5	جنين	203.026	% 10.8	جنين	256.619	% 10.9	% 2.3
6	بيت لحم	137.286	% 7.3	بيت لحم	176.235	7.5	% 2.5
7	طولكرم	134.110	% 7.2	طولكرم	157.988	% 6.7	% 1.6
8	أريحا والأغوار	32.713	% 1.8	أريحا والأغوار	42.320	% 1.8	% 2.6
9	قلقيلية	72.007	% 3.8	قلقيلية	91.217	% 3.9	% 2.4
10	طوباس	36.609	% 1.9	طوباس	50.261	% 2.1	% 3.1
11	سلفيت	48.538	% 2.6	سلفيت	59.570	% 2.5	% 4.0
	المجموع	1.873.476	% 100		2.350.583	% 100	متوسط النمو % 2.4

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009، التعداد العام للسكان والمنشآت: 2007 المؤشرات الأساسية بحسب نوع التجمع السكاني. رام الله– فلسطين، ص 33 – 59).

شكل (1)

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة (محافظات الضفة الغربية) بالنسبة لدولة فلسطين عام 2019

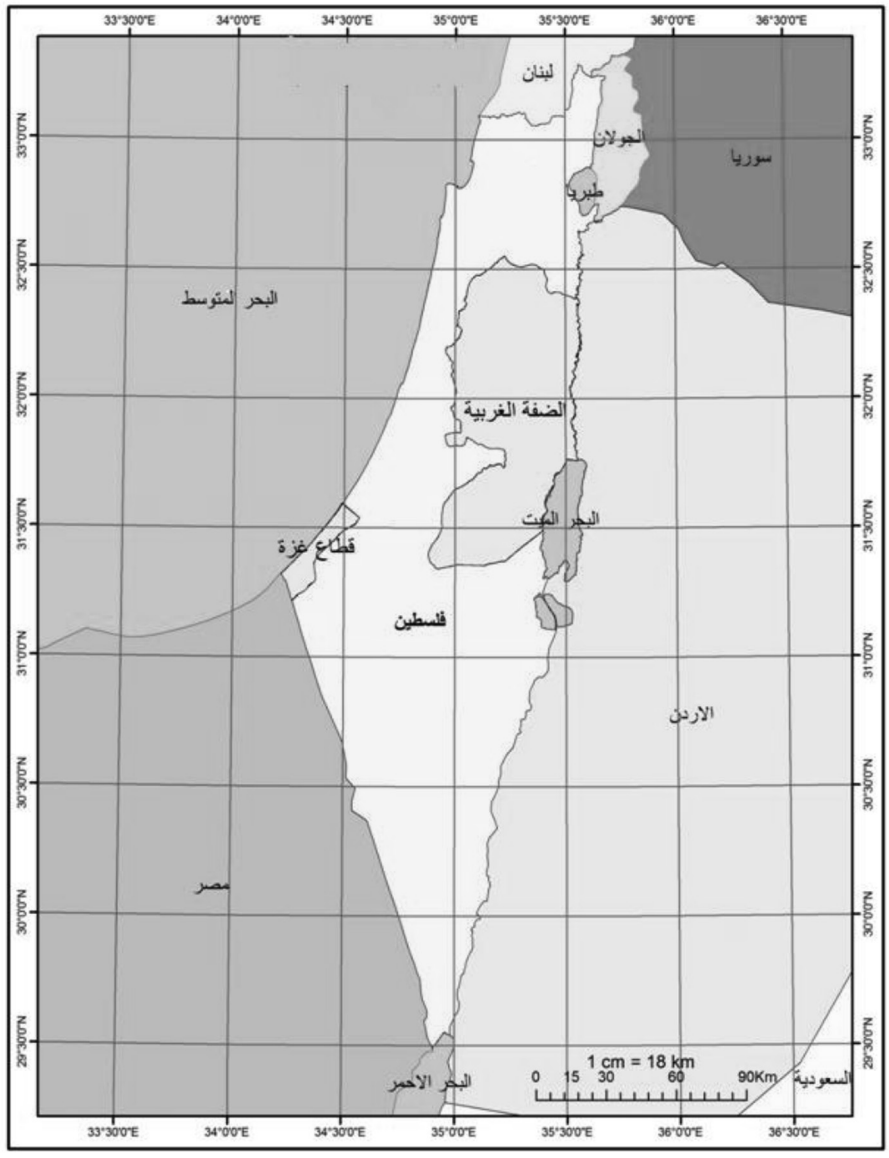

شكل (2)

التقسيم الإداري لمنطقة الدراسة (محافظات الضفة الغربية) عام 2019

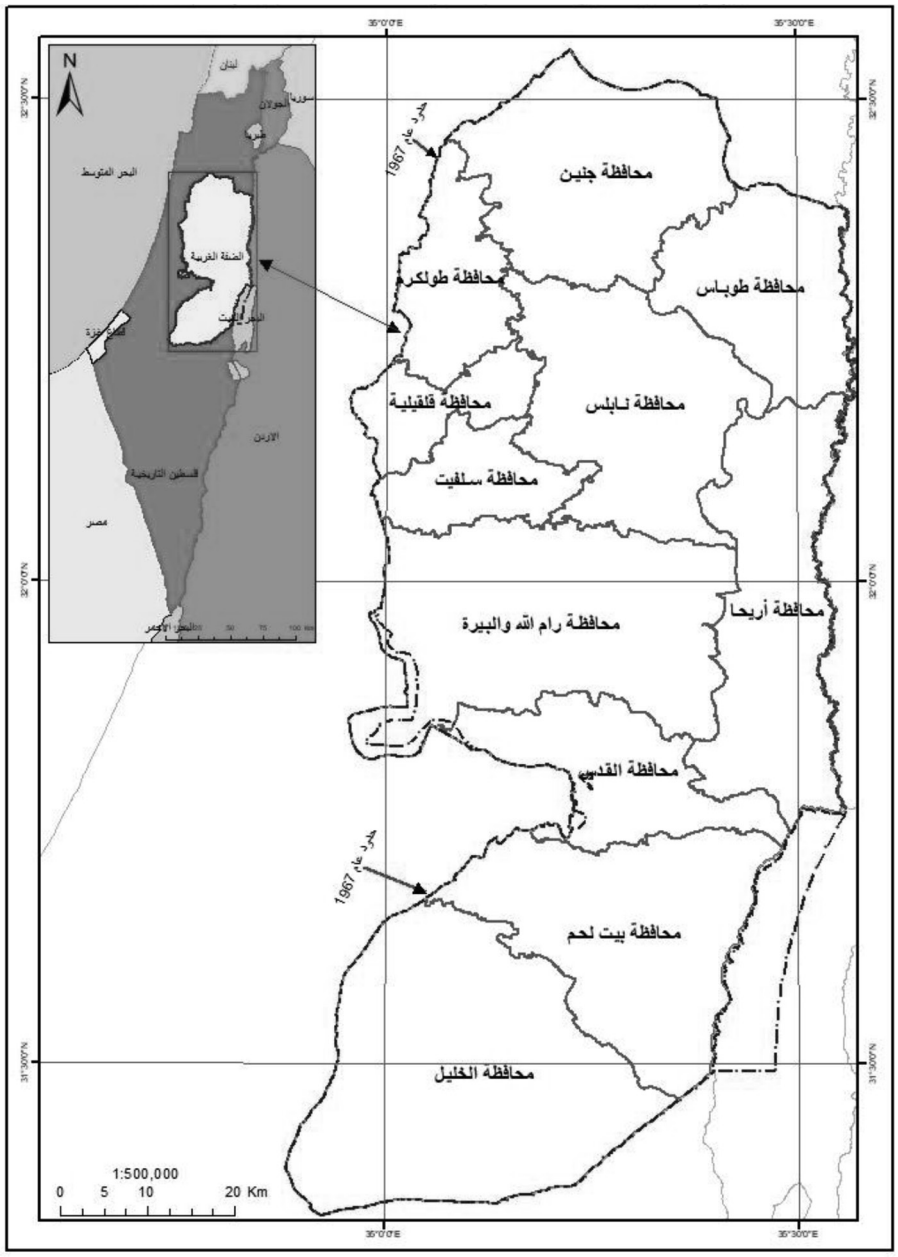

تحليل بيانات الدراسة:

عند استخدام تقنية التحليل العاملي مع بيانات المتغيرات الداخلة في الدراسة اتضح أن هناك عدة عوامل، إلا أن العوامل ذات الأهمية هي التي تمتعت بجذر كامن (Eigen Value) يبلغ واحداً صحيحاً أو أكثر. وبالمقابل أهملت باقي العوامل التي تحمل قيماً أقل. أما من حيث تشبع المتغيرات على العوامل المختلفة؛ فقد اعتبر تشبعاً مقبولاً إذا بلغ تشبعه ± 0.5 أو أكثر، وجدول (2) يوضح تشبع المحافظات المختلفة على العوامل المستخرجة وقيمة الجذر الكامن لكل منها. ويوضح هذا الجدول أيضاً أن هناك عاملين فقط تشبعت عليهما المتغيرات المختلفة.

جدول (2)

العوامل المستخرجة والجذر الكامن لكل منها ومدى تشبعها بالمتغيرات

العامل	العامل الأول	العامل الثاني
قيمة الجذر الكامن	7.83	1.83
المتغيـــر		
طوباس		0.919
طولكرم		0.917
نابلس	0.893	
قلقيلية		0.878
سلفيت	0.824	
رام الله والبيرة	0.935	
أريحا والأغوار		0.959
بيت لحم	0.912	
الخليل	0.874	
جنـين		0.523
القـدس	0.886	

تفسير العوامل المستخرجة:

العامل الأول:

يمكن أن نطلق على هذا العامل مسمى المحافظات ذات النمو المرتفع (إذ بلغ الجذر الكامن لهذا العامل 7.38) وبقيمة تباين بلغت (71.18 %)؛ ويعني ذلك أن المتغيرات التي أشبع بها هذا العامل تفسر (71.18 %) من مقدار التباين في مستويات النمو في منطقة الدراسة، وتشبع على هذا العامل ست محافظات، هي: رام الله والبيرة (0.935)، وبيت لحم (0.912)، ونابلس (0.893)، والقدس (0.886)، والخليل (0.874)، وسلفيت (0.824).

تتمتع هذه المحافظات بمستوى عالٍ من النمو في المجالات الصحية والأمنية والزراعية والثقافية والتعليمية والصناعية، وعند النظر في هذه التشبعات يتبين أن تشبع محافظة رام الله والبيرة كان الأعلى، ويعود ذلك إلى اهتمام المسؤولين بها؛ إذ ضخ فيها العديد من المشروعات التنموية. وتعد اليوم من أبرز المحافظات الفلسطينية؛ من حيث وجود معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيها؛ بحكم كونها مقراً للدولة الفلسطينية، وتتميز بجوارها الجغرافي لمحافظة القدس.

اكتسبت محافظة القدس أهميتها من كونها عاصمة فلسطين، والناحية الأكثر أهمية مكانتها الدينية في نفوس الفلسطينيين من جهة، والمسلمين والمسيحيين من جهة أخرى. وعلى الرغم من استمرار الهجمة الإسرائيلية المستمرة في تهويد القدس وتزوير تاريخها وآثارها ومسمياتها فإنها أشبعت إيجابياً على هذا العامل؛ لأن الجانب الفلسطيني والعربي والإسلامي تمكن من دعم المؤسسات التعليمية والصحية والخدمية، وإن كان محدوداً؛ لأجل تمكين محافظة القدس من وقف المحاولات الإسرائيلية التي يمكن أن يطلق عليها تنفيذ التطهير العرقي والمكاني (حنفي، 2009)، وتأسيس دولة تقوم على الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتجاهل سكانها. وقد تمثل كل ذلك بالتهام مساحات كبيرة من الأرض الفلسطينية، وعزل القدس عن باقي محافظات الضفة الغربية، إلا أن هناك العديد من المشروعات الوطنية الهادفة إلى رفع مستوى النمو فيها، وتعزيز مكانتها ودعم أهلها على الصمود والوقوف في وجه المعتدين عليها.

تحظى محافظة بيت لحم باهتمام كبير، جعل منها محافظة ذات نمو مرتفع لأهميتها الدينية، لدى المسيحيين في فلسطين وأنحاء العالم المختلفة، وتعد من أبرز المحافظات الفلسطينية نمواً وتطوراً في جميع مناحي الحياة، خاصة أن دولة فلسطين أعطت عناية كبيرة لمحافظة بيت لحم بمناسبة حلول الألفية الثالثة؛ حيث أنفقت كثير من الأموال في تطوير وتحديث بنياتها التحتية والدينية والتعليمية والصحية والخدمات السياحية؛ من فنادق ومتاحف ومطاعم وغيرها، وذلك قبل نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

تشبعت محافظتا نابلس والخليل على هذا العامل، وتعود أهميتهما إلى فترات ما قبل دخول أطقم الدولة الفلسطينية؛ لكونهما من أهم المدن الفلسطينية من الناحية التجارية والصناعية. وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال إدارة بعض المناطق المتفق عليها إليها، عملت على رفع مستوى النمو في هذه المحافظات ومحافظات الوطن الأخرى. وكان لكبر المحافظتين ومستواهما التنموي دور كبير في تسهيل عملية النمو لهما بصورة تفوق محافظات أخرى.

أما محافظة سلفيت؛ فكان النمو فيها مرتفعاً، ويعود السبب في ذلك إلى كونها محافظة جديدة وعدد سكانها قليلاً مقارنة بالمحافظات الأخرى، أضف إلى ذلك أن الحكومة أولتها أهمية خاصة لتأهيلها لتصبح محافظة جديدة. وقد كان ذلك جزءاً من جهود الحكومة المركزية بتكريس اللامركزية، وهنا تم فصل منطقة سلفيت لتستغني عن خدمات محافظة نابلس؛ وبهذا تقل الكثافة السكانية والحركة المرورية في أثناء النهار في مدينة نابلس. ونظراً لقرب مستوطنة أريئيل، وهي إحدى المستوطنات الرئيسة في الضفة الغربية، وتهدد بمصادرة أراضيها، فإن الحكومة الفلسطينية تهتم بها اهتماماً خاصاً لأجل دعم السكان ومحاربة مصادرة الأراضي. لذلك يتضح أن المحافظة تشبعت على العامل الأول للمحافظات ذات النمو المرتفع، وقد تم تمثيل تشبع المتغيرات على هذا العامل من خلال شكل (3).

شكل (3)

العامل الأول للمحافظات ذات النمو المرتفع لعام 2019

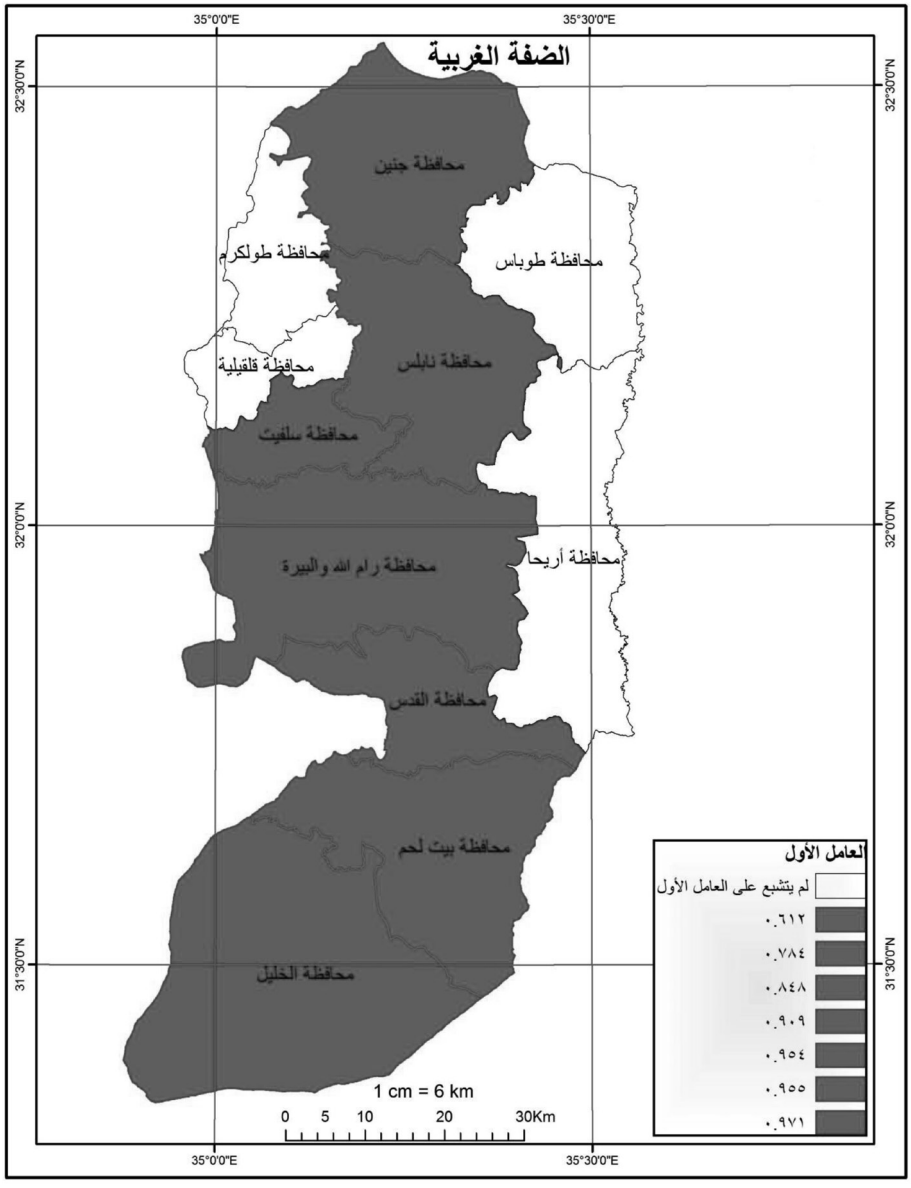

العامل الثاني:

أطلق على هذا العامل مسمى المحافظات ذات النمو المنخفض؛ (إذ بلغ الجذر الكامن لهذا العامل 1.83)، وبقيمة تباين بلغت (16.67%)، ويعني ذلك أن المتغيرات التي أشبع بها هذا العامل تفسر (16.67%)،) من مقدار التباين في مستويات النمو في محافظات الضفة الغربية، وتشبع على هذا العامل خمس محافظات، تتمثل في محافظات: أريحا والأغوار (0.959)، وطوباس (0.919)، وطولكرم (0.917)، وقلقيلية (0.878)، وجنين (0.523)، ويتضح من خلال ما سبق أن هذه المناطق تتميز بمستوى أقل من النمو في القطاعات الصحية والزراعية والثقافية والتعليمية والصناعية.

من خلال هذه التشبعات، يتضح أن محافظة أريحا والأغوار كانت الأعلى تشبعاً على هذا العامل، ويرجع السبب في ذلك إلى اهتمام المحافظة بقطاعها الزراعي؛ إذ إنها تعتبر سلة الغذاء الفلسطيني؛ لأنها دافئة طيلة شهور السنة وتربتها خصبة، وتتوافر فيها المياه الجوفية. إضافة إلى ذلك أبدت الحكومة الفلسطينية اهتماماً كبيراً بتطوير جاذبيتها السياحية. وقد كانت هذه المحافظة المكان الأول الذي استقبل طواقم السلطة الوطنية الفلسطينية في بداية تأسيسها عام 1994. لذلك تركزت فيها كثير من مقارّ الحكومة الفلسطينية وخاصة الأمنية منها. كما أن هناك اهتماماً كبيراً بتنميتها من قبل الحكومة اليابانية، وهذه بدورها تقوم بتنفيذ العديد من مشروعات البنية التحتية؛ كالكهرباء والصرف الصحي وتهيئة مكان لمدينة صناعية. ومن المعلوم أنها تتلقى الطاقة الكهربائية من الأردن. ويمكن القول إنه يجري تطويرها لأجل أن تصبح منطقة واصلة اقتصادياً بين فلسطين والأردن؛ مثلما هو حالها كمنطقة حدودية واصلة في حركة السفر بين البلدين الشقيقين.

أما باقي المحافظات، وهي محافظات طوباس وطولكرم وقلقيلية وجنين، فتشبعاتها جيدة باستثناء محافظة جنين التي جاء تشبعها منخفضاً. ويعود ذلك إلى الإهمال الذي عانت منه المحافظة خلال الفترات الزمنية السابقة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، تخلو هذه المحافظة من جامعة أسوة بغيرها من المحافظات الفلسطينية. إلا أنه في الفترة الأخيرة أنشئت فيها جامعة خاصة كباكورة للتعليم العالي فيها. إلا أنه بعد إقامة جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية والاقتحامات المتتالية لجميع أرجائها من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي عزلت محافظة جنين عن باقي محافظات الضفة الغربية، ومع ذلك يتم التواصل معها من خلال طرق محددة؛ مما كان له نتائج خطيرة على تواصل المواطنين والتجار ونقل السلع.

يلاحظ أن معظم هذه المحافظات التي تم تشبعها على العامل الثاني هي مناطق ذات طابع زراعي، في الغالب، لذا نجدها تنمو في الجانب الزراعي أكثر منه في الجوانب الأخرى، وقد تم تمثيل تشبع المتغيرات على هذا العامل من خلال شكل (4).

شكل (4)

العامل الثاني للمحافظات ذات النمو المنخفض لعام 2007

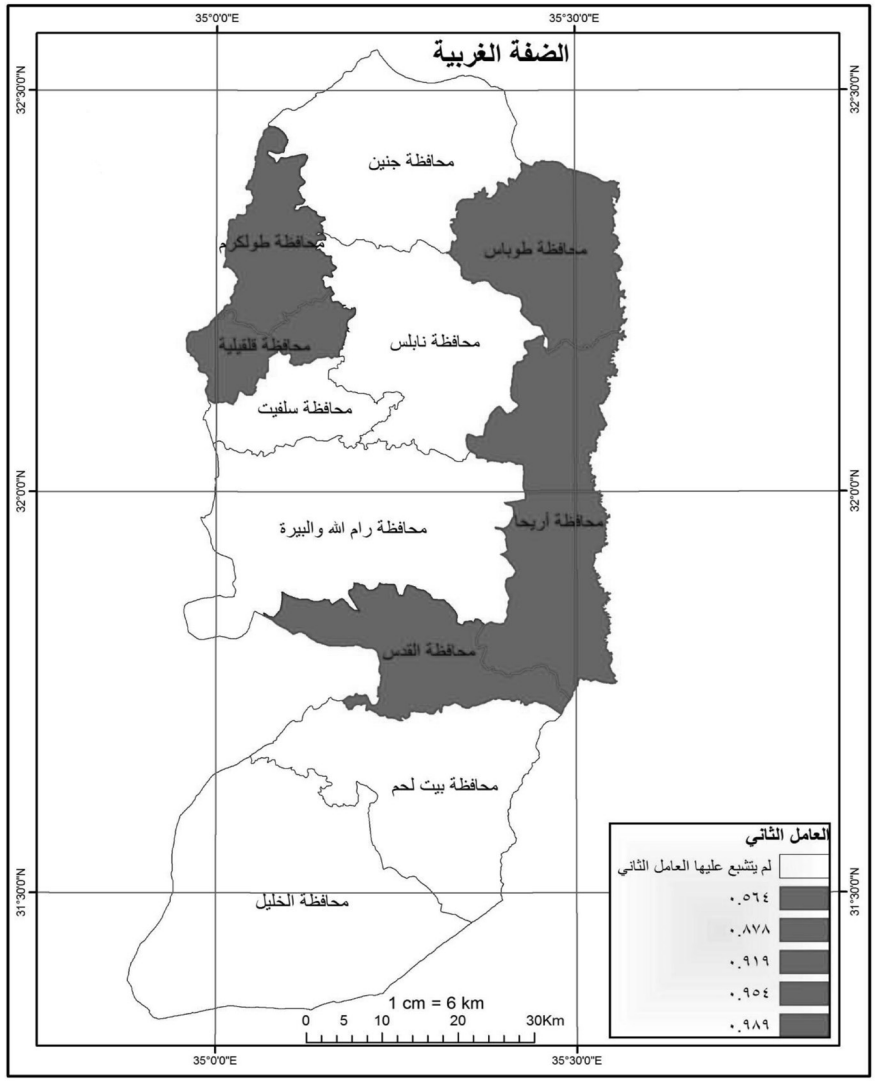

نتائج الدراسة:

أوضحت هذه الدراسة –بعد استخدام التحليل العاملي– أن المتغيرات الداخلة في الدراسة فسرت 88% من التباين في مستويات النمو بين محافظات الضفة الغربية، وقد اتضح ذلك في عاملين، عكسا واقعها. العامل الأول أطلق عليه مسمى المحافظات ذات النمو المرتفع، وشمل محافظات نابلس وسلفيت ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل والقدس، وقد كان نصيبها وافراً من برامج التنمية ومشروعاتها وخاصة في النواحي الصحية والتعليمية والزراعية والصناعية والثقافية. أما العامل الثاني؛ فأطلق عليه مسمى المحافظات ذات النمو المنخفض، وشمل محافظات: طوباس وطولكرم وأريحا والأغوار وقلقيلية وجنين، وتقع هذه المحافظات في أطراف منطقة الدراسة، وقد كانت أقل حظاً من حيث تنفيذ البرامج التنموية.

ومما يجدر ذكره أن هناك العديد من المشكلات التي تعترض تنمية محافظات الضفة الغربية ومنها سيطرة الجانب الإسرائيلي على الحدود بشكل كامل. كما أنها تسيطر على كثير من الموارد الطبيعية، إضافة إلى أنها صادرت مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة لصالح الاستيطان والمعسكرات والطرق السريعة، وكل ذلك عمل على تمزيق هذه المنطقة وأصبحت كأنها منعزلات مغرقة؛ مما يؤدي إلى تعثر تطبيق البرامج التنموية فيها. هذا، بالإضافة إلى أن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق ألف وباء وجيم، يعوق تنفيذ برامج تنموية شاملة. كل هذا لأجل اتباع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. ونظراً لتردي الوضع الاقتصادي العام فإنه فرض نفسه على معدلات البطالة والفقر، وتراجعت فرص الاستثمار، خاصة أن الواقع الأمني المتفجر يعمل على عدم قدوم رؤوس الأموال، كما أنه يعمل على هروب رؤوس الأموال نحو الخارج.

وللتغلب على الواقع الاقتصادي والتنموي فإن هذا يتطلب تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني الكامل وإزالة المستوطنات وفتح الحدود وإنهاء محاصرة قطاع غزة. كما يتطلب الأمر العمل على استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية والاستثمار في الموارد البشرية والعمل على إحراز تقدم علمي ورفع خبرة العاملين. يمكن القول: إن مشروعات الزراعة والتصنيع الزراعي، من شأنها رفع مؤشرات التنمية في المحافظات ذات النمو

المنخفض، خاصة أنها تعتمد كثيراً على الإنتاج الزراعي. إضافة إلى ذلك هناك ضرورة قصوى لإنشاء بنية تحتية في هذه المحافظات كما يمكن تجهيز محافظة أريحا والأغوار لتصبح منطقة اقتصادية حرة بحكم جوارها للجانب الأردني، وهذا من شأنه تحفيز قدوم الاستثمارات الأجنبية. وبحكم وقوع محافظتي أريحا والأغوار وطوباس تحت مستوى سطح البحر، فإن من الممكن اعتبارهما منطقتين لتوليد الطاقة الكهربائية الشمسية النظيفة، التي يمكن الاستفادة منها في جميع أنحاء الضفة الغربية. وهذا بدوره يؤدي إلى توازن إقليمي متكافئ في جميع أجزاء الدولة (بافجيش والجار الله، 2018).

يوصي الباحثان بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتعرّف مدى التشابه والاختلاف في مستويات النمو بين المحافظات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وينعكس غياب الحل السلمي على عدم نجاعة المشروعات التنموية، ويؤكد بروز المزيد من التباين بين محافظات فلسطين المختلفة.

المراجع:

أبو حطب، ربا. (2009). *جغرافية فلسطين*. الجامعة الإسلامية.

أبو علان، أحمد. (2007). *التطور الحضري والتركيب الداخلي لمدينة الظاهرية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بيرزيت.

أبو فايد، أحمد. (2016). *التحليل العاملي: مفهومه، أهدافه، شروطه أنواعه، تطبيقات: مثال تطبيقي لكيفية استخراج التحليل العاملي بنظام SPSS*. جامعة الأزهر.

بافحيش، أحمد؛ والجارالله، أحمد. (2018). خريطة رقمية مدمجة للمزايا النسبية الإقليمية لدعم التنمية المكانية في المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة الإمارات للبحوث الهندسية، 27* (3): 9 – 30.

تيغرة، امحمد. (2012). *التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي: مفاهيمه ومنهجيته بتوظيف حزمة SPSS وليزرل LISREL*. دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.

الجار الله، أحمد؛ والملوذ، علي. (2009). *البيئة الحضرية لمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية: (تحليل البيئة العاملية لنطاقات الحارات بالمنطقة السكنية بالمدينة)*، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك فيصل.

https://www.academia.edu/12392961.

جامعة القدس المفتوحة. (2009). *جغرافية فلسطين*. منشورات جامعة القدس المفتوحة.

جبارة، تيسير. (1998). *تاريخ فلسطين*. دار الشروق للنشر والتوزيع.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2000). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان – الآراضي الفلسطينية*. (الجزء الثاني). فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –2007: المؤشرات الأساسية بحسب نوع التجمع السكاني*. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020، أيلول 14). *عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام بحسب المحافظة: 1997–2020*.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents

جودة، محفوظ. (2007). *التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS*. جامعة العلوم التطبيقية.

الحبيس، محمود. (2011). التباين التنموي في الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 4* (2)، 180 – 202.

حجاج، غانم. (2011). *التحليل العاملي: نظرياً وعملياً في العلوم الإنسانية والتربوية*. جامعة القصيم.

الحروب، صقر. (2014). *جغرافية فلسطين: دراسة في تنوع المكان وعبقرية الإنسان*. وزارة الثقافة، فلسطين.

حسين، لياهي؛ وعبد الفتاح، عبد الفتاح؛ ومحمد، حسني. (2002). *التحليل العاملي: النظرية – التطبيق*. مركز الكتاب للنشر والتوزيع.

حليمة، صابر (2019، أيلول 14). *قرار تقسيم فلسطين 181 وبداية النكبة*. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. https://refugeesps.net/author.

حمدان، بدر. (2012). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني: 1995–2010*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الأزهر.

الحموري، هند. (2011). دراسة استكشافية لملاءمة نماذج نظرية الاستجابة للمفردة في بناء اختبار تحصيلي من إعداد المعلم. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، 12*(2): 48 – 81.

حنفي، ساري. (2009). التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم إستراتيجيات المشروع الكولونيالي الاسرائيلي. *مجلة المستقبل العربي*، (360)، 67 – 84.

الدباغ. مصطفى. (1991). *بلادنا فلسطين*. مجلد 1، كفر قرع، فلسطين.

ديب، طيوب. (1998). كيف تفسر نتائج التحليل العاملي ألتقابلي. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 20*(1)، 161–143.

الريماوي، حسين. (2007). التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن. *مجلة العلوم الاجتماعية، 35* (4)، 159 – 193.

زناتي، أنور. (2016). *تاريخ فلسطين ورحلة تمكين الغرباء: دراسة أكاديمية تناقش المشروع الصهيوني واستيلاءه المنهج على الأراضي الفلسطينية وتفنيد فرية بيع الفلسطينيين لأراضيهم*. (1)، دار الجندي.

السبيعي، عبد الرحمن. (2004). *تطبيق الأساليب الإحصائية المتقدمة في الجغرافيا باستخدام بيانات مسببات الحرائق في المملكة العربية السعودية من عام 1399هـ إلى 1420هـ*. منشورات جامعة الملك سعود.

الكتري، بحري. (2014). *جغرافية فلسطين: دراسة طبيعية، جيومورفولوجية، بشرية، اقتصادية، سياسية*. دار صفاء.

عبد الرازق، خولة. (2011). استخدام التحليل العاملي لبيان العوامل المؤثرة في زيادة ظاهرة الغش بين الطلبة. *مجلة التقني، 24*(9)، 181 –189.

عبد القادر، حسن؛ وفارس، حيدر. (2002). التحليل الحضري والتنمية لشمال شرقي مدينة الزرقاء. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 29* (2): 439 –410.

علي، غدير. (2014). *تحليل التركيب الداخلي لمدينة نابلس باستخدام التحليل العاملي: دراسة في جغرافية المدن*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بيرزيت.

عمر، سوسن. (2016). *التحليل العاملي لأسس التنمية بولاية جنوب كردفان باستخدام طريقة المكونات الرئيسة: دراسة حالة محلية الدلنج في الفترة 2009–2011*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

العمر، مضر. (2001). اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد. *مجلة البحوث الجغرافية، 0* (8): 70 – 78.

العموش، عامر؛ وأبو صبحة، كايد. (2013). تقييم التباين الإقليمي التنموي في الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. 6*(1)، 1–25.

عنبر، علي. (2010). الأنماط الزراعية في الوطن العربي. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. 3* (3): 309–293.

غرايبة، محمد. (2007). *التنمية في المراكز العمرانية الغربية لمحافظة إربد*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الأردنية.

فرج، محمد؛ وخليل فائز. (2012). استخدام التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل التي تؤثر في هجرة الكفاءات العلمية السودانية: دراسة اقتصادية إحصائية لحالة الكفاءات العلمية السودانية بالمملكة العربية السعودية. *أمارابك، 5*(12): 65–84.

فرحات، محمد؛ والقيزاني، عمر. (2014). توظيف التحليل العاملي الاستكشافي في بناء نموذج مقترح للتنبؤ بمؤشر سوق رأس المال الأردني ولتقييم أدائه: دراسة قياسية للفترة 2013–1990. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*. (3): 1 –56.

قسيس، نبيل. (2014). *إطار قانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

موسوعة الجزيرة. (2020 شباط، 2). *النمو الاقتصادي*. موضوع. استرجع بتاريخ آذار 5، 2020. www.aljazeera.net/encylopedia/economy/2008/416.

اليوسف، هيثم طه؛ والجاف، ولاء جودت. (2016، شباط 9–10). *استخدام مسوحات التنمية البشرية والمجتمعية لاستخلاص بعض مؤشرات القيم الثقافية والاجتماعية وتوظيفها في تصنيف المحافظات العراقية*. المؤتمر الدولي العلمي الخامس للإحصائيين العرب. القاهرة، مصر.

Awuse, N., & Tandoh-Offin, P. (2014). Using factor analysis to determine poverty reduction variables, internal migration and development in Ghana. *Global Journal of Interdisciplinary Social Sciences. 3*(3), 216 – 220.

Nosoohi, I., & Hamdani, A. (2011). Urban planning with aid of factor analysis approach: The case of Isfahan municipality. *Theoretical and Empirical Researches in Urban Management. 16*(1), 56 – 69.

Pavel, A., & Moldovan, O. (2019). Determining local economic development in the rural areas of Romania. Exploring the role of exogenous factors. *Sustainability. (11),* 1 -24.

Ruengtam, P. (2017). Factor analysis of built environment design and management of residential communities for enhancing the wellbeing of elderly people. *Procedia Engineering,* (180), 966 – 974.
https://pdf.sciencedirectassets.com/278653/1..

Wang, Y., & Liu, K. (2017). Evolution of urban socio-spatial structure in modern times in Xi'an, China. *Sustainability. 9* (1935), 1–22. https://www.mdpi.com/2071-1050/9/11/1935.

Wong, C. (2002). Developing indicators to inform local economic development in England. *Urban Studies. 39* (10), 1833–1863.

Zebardast, E., & Ghanooni, H. (2019). An analysis of urban sprawl using factor analysis technique (case: Qazvin City District). *Urban Economics & Management. 72* (26), 65 – 84.

قـدم في : سبتمبر 2019
أجيز في : ينـايـر 2021

JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Spatial Variations of Development Levels in the Districts of West Bank, Palestine

Mohamed F. Hamayel - Hussein Ahmed Al-Rimawi

University of Kuwait

Academic Publication Council

ISSN: 0253 - 1097

Vol. 49 - No. 4

2021